هذه الرؤية الميثولوجية التي طرحها ايلات هي الرؤية الاستراتيجية التي حملتها «وثيقة بن ـ غوريون». فمن الهام التمييز، وفق برنامج الصهيونية الكبرى الذي طرحه دافيد بن ـ غوريون، بين «دولة يهودية كوسيلة، ودولة يهودية كهدف نهائي، خصوصاً فيما يتعلق بقضية الحدود. واذا كانت صيغة أرض ـ اسرائيل بحدودها التاريخية تشكّل ضمانة من الناحية العاطفية، فاننا لا نستطيع تبنّيها للمقتضيات الآنية. ولا يتوقف الأمر عند اصطلاح الحدود التاريخية؛ فالاصطلاح غامض جداً، وغير محدّد، لأن حدود أرض ـ اسرائيل كانت معرّضة للتغيّرات الدائمة، أكثر من حدود أي بلاد أخرى؛ الاّ اذا نسبنا الى ذلك الاصطلاح معنى أرض ـ اسرائيل بما في ذلك شرق الاردن». وأضاف: «علينا ان نتذكر انه من اجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء، لا بدّ ان نكون، من جهة، جيراناً للبنان المسيحي، ومن جهة أخرى يجب ان تكون اراضي النقب القاحلة، وكذلك مياه الاردن والليطاني، مشمولة داخل حدودنا» (**معاريف**، ١٨/٤/١٩٧٢).

وبوسعنا ترجمة هذه الرؤية على نحو آخر. فلخلل تكتيكي، ابتدأ الاستيطان اليهودي من الغرب الى الشرق. ولظروف آنية، كان شرق الاردن خارج الفأس والمقص اليهوديين. ولأسباب محض استراتيجية، لعب شرق الاردن دور الحاضنة للقضية الفلسطينية طيلة اربعين عاماً، كان خلالها يسعى الى تأكيد «الخيار الاردني» على حساب النهوض الوطني الفلسطيني، والاردني. ويعيننا بعض عناوين محادين على استيضاح دور النظام الاردني في علاقته بالاستراتيجية الصهيونية. ففي أعقاب «مؤتمر اريحا»، الذي عقد مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل، وبقايا «حزب الدفاع» الوثيق الصلة بالبريطانيين، كانت الخطوة الاولى باتجاه محاولة طمس الشخصية الفلسطينية، وتذويبها في سياسة «الاردنة»، حيث تمّ، في هذا المؤتمر، تجنيس الفلسطينيين بالجنسية الاردنية، وأُلحقت الضفة الفلسطينية، الحاقاً قسرياً، بالمملكة الاردنية. وكانت هذه الخطوة التي ارتدت المعطف الوحدوي، لا تتجاوز، بواقع حالها، السياسة الالحاقية، التي لاقت معارضة شديدة من قبل القوى، والاحزاب، والجماهير، الفلسطينية، التي أعلنت عن تصميمها على مواصلة النضال لتحرير وطنها، واقامة دولتها الديمقراطية، المستقلة. وقد «لجأت سلطات الاحتلال الاردنية الى قمع مقاومة الجماهير الشعبية بوحشية وفظاعة متناهيتين. فقد اعتقلت مئات الشبان، ونكّلت بهم، وساقت أكثر من ثلاثين شاباً منهم، من نابلس وقضائها، بعد ان ربطتهم بحبل واحد متّصل، من نابلس الى عمّان مشياً على الاقدام، وتحت الضرب الوحشي، مانعة عنهم الماء والطعام. وقد استشهد في الطريق الشاب روحي زيد الكيلاني». وكان من نتائج هذه الخطوة الالحاقية مقتل الملك عبدالله. أمّا الدوافع الجوهرية لسياسة الالحاق، فيمكن الوقوف عند أبرز أهدافها. فمنذ نشأة النظام الاردني العام ١٩٢١، كان له دوره الخاص تجاه المسألة الفلسطينية، وضمن استراتيجية الأمن البريطانية في المنطقة. ويمكن تحديد ثلاث علامات مميزة لهذا الدور:

فشرق الاردن كان يجب ان يكون الارض التي سيجرى عليها اعادة اسكان العرب الفلسطينيين، وكان على هذه الامارة، وفق الرؤية البريطانية لوعد بلفور، ان تشكّل الحاجز الامني ضد أي امتدادات للحركة الوطنية خارج فلسطين. وكان على امارة شرق الاردن ان تشكّل الدولة التي سينضمّ اليها الجزء المتبقي من فلسطين بعد ان يجرى تنفيذ الجزء الاول من المشروع الصهيوني باقامة دولة صهيونية على أرض فلسطين، حتى بعد قيام «الوطن القومي اليهودي». هذا في ما يتعلّق بتلبية دور امارة شرق الاردن لاستراتيجية الامن البريطانية، التي أكدتها توصيات «لجنة بيل» بضمّ القسم العربي من فلسطين الى إمارة شرق الاردن، كما اقترحتها «لجنة وودهيد» البريطانية العام ١٩٣٨: «مملكة موحّدة من فلسطين وشرق الاردن تحت يد ملكية عربية قادرة على القيام بمهماتها وتعهداتها».

واذا كان التاريخ يكتظ بالدلائل، فمن الحكمة ان نعثر على استرسالاته في راهن الحال. وكما قلنا، فكتاب محادين، الذي نحن بصدد مراجعته، وان كان كتاباً موجزاً، فقد ساعد على الشروع في فتح اسئلة مسهبة، هي: اذا كانت وظيفة شرق الاردن ارتداء الخوذة نيابة عن ونستون تشرشل، واذا كان الوقت اليهودي (آنذاك) هو الفأس والمقص والخوف (الذي يشكّل اللاهوتية اليهودية المقدسة)، قد أعطيا المشروعية لأصابع الرسمية الاردنية في ابتلاع القرار الوطني الفلسطيني، فما هو حالها في راهن حال، زماننا؟